فيلزم وجود الهيولى فيها وهذا مما لا يخفى على من له ادنى تامل لا نزيده بيانا خوفا للاطالة فتامل قوله قد يوهم ورود النقض اه اكثر عليك سئ هذه النقوض فانها مبنية على الغفول من معنى الاطلاق والتقيد وعدم الفرق بينهما وانما اوردها مع انه خلاف شأن المحصلين تدريبا للمتعلم وتوضيحا للمتحصل في بيان دفعها قوله والحاصل ان استغناء الطبيعة المطلقة اه اقول تحقيق كلامهم على وجه التطابق مرامهم ان الحال عندهم على نحوين خارجي وذهني ولكل منهما خواص متغايرة فالاول كالسواد والبياض في الجسم الاسود والابيض وكالصورة في الهيولى والمصورة بها والثاني كالصورة القائمة بالنفس مثل صورة السواد والبياض ثم انهم ادعوا الضرورة بان الحال مطلقا سواء كان موجودا خارجيا او ذهنيا لابد له من الحاجة الذاتية الى المحل معنى ان الخارجي لابد له من الحاجة الذاتية الى المحل معنى ان الخارجي من وجوده الخارجي والذهني لابد له من الحاجة الذهنية الى المحل في وجود الذهني ولا مضائقة عندهم في ان لا يحتاج الحال الذهني مثلا ونفس وجوده ما يشبه في الخارج الى المحل كصورة الانسان مثلا فانها تحصل في الذهن في ذاتها في الخارج لا تحتاج الى المحل وكذا لا مضائقة في السواد والبياض وسائر الامور الحالة في الخارج باعتبار طبيعتها ان لا تحل في الذهن بل تحصل فيه على نحو حصول الماهية في الكون واعلم ان القيام الحلولي الاحاطي كما قال شارح التجريد وان لم يبطل ذلك بيانا دفق الاخر بالبطر المليء استدعاء صالح الجواهر والاعراض الخارجية بل لابد في الحالة الامور الخارجية من الحاجة الذاتية بحيث لا ينفك عن المحل الخارجي في وجوده الخارجي عندهم ولذا ابطلوا المثل المجرد باثبات نوعية المتعدد بالبطر المليء العادي وعالم المثال الذي قال به بعض متألهي الاشراق فيه قوله لان الحلول لا متصور بدون الافتقار الذاتي اه المراد من الافتقار الذاتي هو المعنى الاعم الشامل لافتقار الذات من حيث هي كما يكون في حلول الاعراض في الموضوعات وليس المراد قولنا من حيث هي الطبيعة من الوجود بالتجرد او الاطلاق اذ ليس من شأنها في هذه المرتبة الاحتياج فانه يعرض الوجود في مرتبة عنه بل المراد به وجود الطبيعة من حيث هي ولا افتقارها من حيث لازم ذاتها اي فردها المطلقة كما في حلول الجوهر في المواد فالصورة الجسمية والنوعية مثلا انما تكون حالة للمادة من حيث وجود الطبيعة من حيث

التماثل

التماثل او التخالف ولكن لا يتصور حلولها بدون احتياجها في فرديتها المطلقة اللازمة لكن لا الى الهيولى من حيث الخصوصية بل من حيث وجود طبيعتها وستسمع تفصيله في مبحث كيفية التلازم بينهما المنقح بالنظر المليء عندهم فالنظر الدقيق يحكم بان الحال سواء كان طبيعة او شخصا لابد ان يكون باعتبار نفس وجوده محتاجا الى المحل بالضرورة فان الحلول عبارة عندهم عن وجود الشيء في نفسه هو وجوده لغيره بهذا المعنى اما ان يكون نفس ماهية الحلول او لازم ذاتها فالطبائع الحالة سواء كانت جوهرية او عرضية لابد في قيامها بالمحال وحلولها فيه يجب نفس وجودها المطبع من حيث هو فلابد من احتياجها في تلك المرتبة من الوجود الى المحل وح ينتقض حد الجوهر بالعرض وبالعكس كما لا يخفى على من له ادنى تامل وفي مهارة العلوم فان قلت لا نسلم الضرورة المذكورة بل الضرورة احتياج الحال الى المحل في نفس وجوده او لازمه والتعريف المذكور للتعريف بهذا المعنى الاعم وان سلم فنقول ان الطبائع الجوهرية من حيث نفس وجوداتها الطبيعية لا تكون حالة في محالها اي مستقلة متمايزة في حصولها ثم اذا عرض لها من الجاعل التام مرتبة وجود الفردية تكون حالة فيها فلا يكون لاحتياج المعتبر في الحلول الا ما قد مر اه من احتياج نفس الطبائع في الحلول العرضي واحتياج الفردية والتشخصية في الحلول الجوهري قلت في الجواب عن الاول بان انكار الضرورة مكابرة صرفة مما لا يصغى اليها فان الذهن المستقيم والفهم السليم شاهدان بان الحال من حيث هو حال يحتاج في وجوده في تلك الحيثية الى المحل وعن الثاني بانه من المقررات عندهم ان الشيء اذا صدر من فاعله مستقلا لا يعرض له الحلول والاحتياج في مرتبة اخرى والذهن الصائب لا يحكم بالتفرقة في هذا الحكم بين مرتبة وجود الطبيعة والتشخص بل الحكم بالحكم المذكور عموما كما لا يخفى على من له تدبر في العلوم على انه لو لم تحل الصورة بحسب وجودها الطبيعي في المادة بل تحل في مرتبة الفردية يلزم خلو الهيولى في مرتبة الوجود عن الاتصال وهو باطل عندهم كما ذكره مفصلا وذلك لان الغير المتصل في نفسه انما ياخذ الاتصال من غيره بالحلول اما بكونه حالا له كما في الصور النوعية والكيفيات السارية في الاجسام مثلا او محلا له كما يقولون في الهيولى الاولى والشق الاول فيه باطل لما تقرر عندهم من ان الهيولى ليس من الصور او الاعراض وفي الثاني تصريح به فح اما ان يوجد الهيولى الاتصال من الجسم التعليمي المتاخر عن الجسم المتاخر من الهيولى

Copyright © King Saud University